النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

20 يلول (سبتوبر) 2019٪ نشرة يووية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



■ وباحثات لأوين عام اتحاد الغرف العربية د. خالد حنفي في واليزيا



زار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، مملكة ماليزيا، حيث التقى خلال الزيارة مجلس السفراء العرب، ورجال الأعمال الماليزيين والعرب في العاصمة كوالالمبور، وذلك في إطار الجهود المبذولة من اجل انشاء غرفة عربية ماليزية، تهدف الى تعظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الجانبين العربي والماليزي.

وزار الدكتور حنفي خلال زيارته الى ماليزيا العاصمة الادارية الجديدة بوترا جايا، وكذلك المدينه الذكية سيبر جايا.

وفي هذا المجال نوه حنفي بالتطور الهائل الذي تشهده ماليزيا، والتي تصنف اليوم من ضمن الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، معتبرا أنّ ماليزيا شريك اقتصادي استراتيجي ويمكن التعاون معها في مجالات عديدة ولا سيما على الصعيد الصناعي والاقتصاد الرقمي حيث حققت نجاحات هائلة في هذا المجال.

وأوضح أنّ الغرفة العربية الماليزية المنوي إنشائها سيكون لها كبير في المرحلة المقبلة، معتبرا أنّ "دور الغرفة سيتمثل بالعمل الدائم مع جميع السفارات العربية في ماليزيا وهي 16 سفارة إضافة لجميع الدول العربية المتبقية التي لا تمتلك سفارات في ماليزيا، وهذا يتجسد من خلال الفعاليات والاجتماعات التي سوف يتم تنظيمها، حيث نهدف ليس فقط لتعزيز حجم التجارة بين الدول العربية وماليزيا، بل أيضاً جذب الاستثمارات من الطرفين، وبالطبع نظمح اليوم إلى تعزيز علاقتنا والعمل على تعزيز وتطوير العلاقة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وحتى الثقافية بين ماليزيا والدول العربية جميعاً".

وقال: "تمتلك ماليزيا والدول العربية علاقات تجارية واقتصادية تمتد لسنوات طويلة، ولطالما كانت ماليزيا منذ نهضتها الاقتصادية الكبرى هدفاً للكثير من الاستثمارات العربية سواء على صعيد الشركات أو الحكومات أو رجال الأعمال".



وأوضح أنّ "دولة الإمارات العربية المتحدة تتصدر قائمة الدول العربية من حيث حجم التجارة مع ماليزيا، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، ومن ثم جمهورية مصر العربية. وبدورها فإن سلطنة عمان التي تحتل المرتبة الرابعة في حجم التجارة مع ماليزيا حققت تقدماً مميزاً جداً في الآونة الأخيرة على صعيد حجم التجارة، حيث لاحظنا تزايداً مميزاً على صعيد الأداء التجاري بين عمان وماليزيا، وتوجهاً كبيراً بين البلدين نحو تعزيز العلاقة التجارية والاقتصادية بينهما".

وختم: "أعتقد وأتأمل أنه سيكون لدينا أفق جديد وطريقة جديدة لجذب الاستثمارات من ماليزيا إلى الدول العربية ومن الدول العربية إلى ماليزيا، خصوصاً مع التطور الكبير والميزات التكنولوجية التي تقدمها تقنيات التجارة الإلكترونية، ونأمل أن نرى المزيد من تدفق الاستثمارات من المنطقتين بشكل أكبر وأكثف في السنوات القادمة، بالتعاون مع جميع السفارات والهيئات والمؤسسات التي نعمل معها بشكل مستمر لتطوير العلاقة الاقتصادية والتجارية بين ماليزيا والعالم العربي".

ارتفاع احتياطات تونس من العملات الأجنبية



ارتفعت احتياطات تونس من العملة الأجنبية إلى ما يعادل واردات 103 أيام، وذلك بحسب ما أظهرته بيانات المصرف المركزي الرسمية، مدفوعة بتعاف قوي للقطاع السياحي.

ووفقا للمركزي التونسي، بلغت احتياطات العملة الصعبة 18.37 مليار دينار (6.43 مليار دولار) مقارنةً مع 10.80 مليار دينار في الفترة ذاتها قبل عام، بما يعادل واردات 69 يوماً فحسب.

ونمت إيرادات السياحة 46 في المئة من أول يناير (كانون الثاني) إلى 30 سبتمبر (أيلول) الماضي، مسجلة 4 مليارات دينار، وبعدد سياح بلغ 6.6 مليون. وأظهرت البيانات نمو العائدات السياحية بالدولار بنسبة 25

في المئة، لتبلغ 1.37 مليار دولار، فيما نمت 33.1 في المئة باليورو لتبلغ 1.2 مليار يورو.

وارتفع عدد السياح من دول المغرب العربي بنسبة 17.4 في المئة، فيما ارتفع عدد السياح الأوروبيين بنسبة 18.4 في المئة. وإزداد عدد الليالي الفندقية بنسبة 11.9 في المئة، لتصل إلى نحو 21 مليون ليلة. وتتوقع تونس استقبال عدد قياسي من السياح سيبلغ 9 ملايين سائح بنهاية 2015 بعد أن انخفض إثر هجمات استهدفت سائحين في 2015.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

أصول البنوك القطرية تقفز لوستوى قياسي

كشف مصرف قطر المركزي، عن ارتفاع حجم أصول البنوك التجارية القطرية خلال شهر أغسطس (آب) الماضي بنسبة 0.62 في المئة على أساس شهري، لتسجل مستوى قياسيا جديدا.

وارتفعت الأصول البنكية إلى 1.457 تريليون ريال (402 مليار دولار) في أغسطس المنصرم، مقابل 1.448 تريليون ريال (399.5 مليار دولار) في يوليو (تموز) الماضي.

وعلى أساس سنوي، نمت أصول المصارف القطرية بنسبة 5.4 في المئة في أغسطس الماضي، مقابل نحو 1382.9 تريليون ريال (381.4 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2018. وكان أعلى مستوى محقق للبنوك القطرية في يونيو/حزيران الماضي بأصول بلغت 400 مليار دولار.

وبحسب بيانات المركزي القطري ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك القطرية بنسبة 7 في المئة على أساس سنوي عند 990.46 مليار ريال (273.1 مليار دولار) بنهاية الشهر الماضي، مقارنة بـ825.79 مليار ريال (227.7 مليار دولار) في



الشهر المماثل من العام السابق.

ويعمل في السوق القطرية نحو 19 مصرفا، منها 7 بنوك تجارية محلية، إضافة لخمسة أخرى إسلامية، أما الفروع الأجنبية فسبعة.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)